الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/757
4 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٤٥ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا

تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير هو التقرير الثاني المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٨/٥١ باء المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧، الذي قررت فيه الجمعية العامة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حتى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، للتحقق من تنفذ الاتفاقات الموقعة بين حكومة غواتيمالا (المشار إليها فيما بعد بـ "الحكومة")، والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي (المشار إليه فيما بعد بـ "الاتحاد")، وطلبت إلي أن أبقيها على علم تام بشأن تنفيذ هذا القرار. وكررت الجمعية العامة هذا الطلب في قرارها ١٩٨/٥١ جيم المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وفي وقت لاحق، أذنت الجمعية العامة، في قرارها ١٧٥/٥٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

أولا - مقدمة

٢ - أدرجت الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة والاتحاد في جدول زمني للتنفيذ (A/51/796-S/1997/114، المرفق الثاني) يشمل الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠، وينقسم إلى ثلاث مراحل. ويتضمن هذا التقرير متابعة التزامات المرحلة الأولى من الجدول الزمني، الممتدة من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/ابريل، فضلا عن متابعة الالتزامات التي وضع برنامج تنفيذها للمرحلة الثانية من الجدول الزمني، أي حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، يوفر التقرير معلومات بشأن التحقق من التوافق بين التدابير التي نفذتها الحكومة والالتزامات العامة الواردة في الاتفاقات والتي لم يوضع جدول زمني لتنفيذها.

٣ - وتغطي اتفاقات السلام لغواتيمالا مجموعة كبيرة من القضايا. ويتضمن تنفيذها مجموعة معقدة من جهات العمل. فبالإضافة إلى الحكومة والاتحاد، تضطلع الأطراف الموقعة على الاتفاقات ومؤسسات

الدولة بدور كبير في نجاح العملية. وهذا يشمل البرلمان والهيئة القضائية والنيابة العامة. وعلى القطاعات الأخرى بالمجتمع المدني ذي التنظيمات أن تقوم بدور هام أيضا، مما يتضمن المنظمات التجارية والمنظمات العمالية والتعاونيات، والاتحادات المهنية، ومنظمات السكان الأصليين، والمنظمات النسائية، ومنظمات حقوق الإنسان، وسائر المنظمات غير الحكومية، فضلا عن وسائل الإعلام. وقد أثرت استجابة الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني وتفاعلها مع الإجراءات الحكومية تأثيرا حاسما على عملية التنفيذ. وهذا التقرير يضم نتائج هذا التفاعل طوال السنة الأولى من عملية السلام.

٤ - وتتألف لجنة متابعة اتفاقات السلام من ممثلين للحكومة وممثلين للاتحاد وممثل واحد لبرلمان الجمهورية وأربعة مواطنين تمثيليين ورئيس البعثة. وواصلت هذه اللجنة مهامها المتعلقة بالرصد والدعم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت اللجنة مساعيها الحميدة من أجل تسهيل سير أعمال اللجان المنشأة بموجب الاتفاقات، ونظرت في مشاريع القوانين التي كان على الحكومة أن تقدمها إلى البرلمان تنفيذا للاتفاقات، وقدمت تقارير بشأنها. وقامت اللجنة، إدراكا منها لضرورة تشجيع أوسع نطاق ممكن من المشاركة الاجتماعية في عملية السلام، بعقد لقاءات شهرية مع السلطات الحكومية والقيادات غير الحكومية داخل البلد (ألتا فيراباس، شيمالتيناغو، ويويتينانغو، كيتسالتينانغو، إلكيشيه، سان ماركوس). وتؤكد هذه اللقاءات، فضلا عن المحافل التي أقيمت من أجل متابعة الاتفاقات، اهتمام مختلف المقاطعات داخل البلد بتنفيذ الاتفاقات وبدور عملية السلام في إرساء ممارسة المشاركة المدنية.

ثانيا - التحقق من الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والوفاء بها والتحقق منها

ألف - الاتفاق الشامل المتعلق بحقوق الإنسان

٥ - يتضمن هذا الاتفاق (A/48/928-S/1994/448، المرفق الأول)، مجموعة من الالتزامات ذات الطابع العام والدائم، التي ترد حالة الوفاء بها في تقرير خاص تقدمه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا كل ستة أشهر. وصدر التقرير السابع للبعثة بشأن هذا الموضوع الذي شمل الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (A/52/330). وسيصدر التقرير الثامن، الذي يشمل الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، في أوائل عام ١٩٩٨. ويتضمن الاتفاق الشامل أيضا التزامين تم وضع جدول زمني لتنفيذهما. وينص الالتزام الأول على بدء العمل ببرنامج لتقديم التعويضات و/أو المساعدة إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، يساهم، بالاشتراك مع عمل لجنة بيان الانتهاكات، في معالجة الأضرار الناجمة عن النزاع المسلح وتحقيق المصالحة الوطنية. وبدأت أمانة السلام عملية تشاور بشأن وضع برنامج قدم خلال المرحلة الأولى من الجدول الزمني. ولم يسفر الحوار مع المنظمات غير الحكومية التي جرى التشاور معها عن تقدم ملحوظ حتى الآن. وقامت منظمتان فقط بتقديم تحليل لبرنامج التعويض المقترح إلى أمانة السلام، هما هيئة التنسيق الوطنية الغواتيمالية لحقوق الإنسان، والجمعية الاستشارية المعنية

بالسكان النازحين. وأجريت عملية تشاور أوسع نطاقا على يد الحكومة في المناطق الأكثر تضررا من النزاع المسلح. وتشيد البعثة باهتمام الحكومة بالتشاور وتوافق الآراء أثناء هذه المبادرة، حتى بالرغم من عدم القيام بعد بوضع البرنامج موضع التنفيذ. وحيث أنه سيتحتم وضع جدول زمني جديد لتنفيذ البرنامج، فإن البعثة تقترح أن يتم هذا بناء على نتائج عملية التشاور التي أجريت حتى الآن، ومع الأخذ في الاعتبار بأن على لجنة بيان الحقائق التاريخية أن تقدم توصياتها بشأن موضوع تقديم التعويضات أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٨.

٦ - ويتمثل الالتزام الثاني في الجدول الزمني في تحسين الأوضاع الفنية والمادية لمكتب محامي حقوق الإنسان، وهو المؤسسة التي كلفها الدستور بالسهر على حماية حقوق الإنسان. وأشارت البعثة في تقريرها السابع بشأن حقوق الإنسان إلى أن الاقتراح الأولي الذي قدمته وزارة المالية فيما يتعلق بميزانية مكتب محامي حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ كان غير كاف لتنفيذ ولايته. وتمثل الميزانية المعتمدة لعام ١٩٩٨ زيادة تناهز ١٠ في المائة بالمعدلات الحقيقية عن ميزانية عام ١٩٩٧. ومع هذا، فلا تزال هناك شكوك بشأن ما إذا كانت هذه الزيادة كافية، وذلك في ضوء استخدام ٨٠ في المائة من موارد الميزانية لتغطية المرتبات، مع تخصيص نسبة الـ ٢٠ في المائة المتبقية للتكاليف التشغيلية. وكانت كافة الاستثمارات المضطلع بها أثناء السنوات القليلة الماضية مشمولة في الواقع بمنح دولية، مما يقيد من إمكانية استدامتها. وسوف يتعذر، من جراء هذه القيود، تصويب ما يعتور المؤسسة حاليا من قصور في مجال تنشيط أعمال مكاتب الدفاع القانوني القائمة وإنشاء مكاتب جديدة في عام ١٩٩٨. ومع هذا، فإن بوسع الحكومة ومحامي حقوق الإنسان أن يشرعا في محادثات ثنائية من أجل تحديد الجوانب التي يمكن فيها لمختلف المؤسسات الحكومية أن تقدم الدعم لهذا المكتب. ومن ناحية أخرى، قامت البعثة، التي تشمل ولايتها أيضا تقديم الدعم لتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان، ببدء مناقشات مع محامي حقوق الإنسان من أجل تحديد المجالات التي يمكن للبعثة أن تكثف تعاونها فيها مع هذه المؤسسة خلال الثلاث سنوات القادمة.

باء - الاتفاق المتعلق بإعادة توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح

٧ - فيما يتعلق بهذا الاتفاق (A/48/954-S/1994/751، المرفق الأول) عاد خلال عام ١٩٩٧ حوالي ٥٠٠ ٣ شخص إلى البلد، وهو عدد أدنى من العدد المسجل في السنوات السابقة، الأمر الذي يشير إلى قرب انتهاء عملية العودة، وبخاصة عمليات العودة المنظمة التي بدأت في عام ١٩٩٢. ووفقا لتحقيق أجرته اللجنة المكسيكية لشؤون اللاجئين بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يبلغ عدد اللاجئين الغواتيماليين في المكسيك، الذين يرغبون في العودة إلى البلد، حوالي ٠٠٠ ٦ لاجئ، وقد تتحقق عودتهم خلال عام ١٩٩٨. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وفي إطار الالتزام بالتعجيل بعملية العودة، قام ممثلو الحكومة وممثلو اللاجئين بتوقيع اتفاق بشأن إنجاز عملية تسجيل المرشحين للعودة المنظمة في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. ويمثل انتهاء عملية العودة، بعد أكثر من ١٥ عاما من أشد مراحل النزاع التي أجبرت الآلاف من الغواتيماليين على الفرار من مجتمعاتهم المحلية، حدثا تاريخيا. وفي الوقت ذاته. تبرز مهمة ذات

أجل أطول تتمثل في الإدماج المثمر للسكان العائدين والمشردين داخليا. ولتحقيق ذلك، تركز استراتيجية إعادة التوطين الواردة في الاتفاقات على ضرورة القيام بمشاريع تتعلق بالتنمية المستدامة، في مناطق التوطين، تفيد كافة الجماعات المحلية التي تقيم فيها. ولا يمكن فصل تنفيذها عن الاستراتيجية الشاملة للتنمية الريفية، وبخاصة تنفيذ الالتزامات المرتبطة بصندوق الأراضي ومصرف التنمية الريفية.

٨ - وفيما يتعلق بالتدابير الخاصة بإعادة توطين المشردين داخليا، تم التوصل في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى اتفاق بين الحكومة وجماعات المشردين داخليا، ممن شكلوا "جماعات الشعب المقاوم" في لاسييرا، نص على نقل هذه الجماعات إلى أراض يجرى حاليا التفاوض بشأن شرائها من أجلها. وتجرى مفاوضات مماثلة فيما يتعلق بجماعات الشعب المقاوم في بيتين وإيشكان. وفيما يتعلق بالمشردين داخليا المشتتين، بدأت مناقشات جديدة تتعلق بوضع اتفاق إطاري بين ممثلي المشردين وصندوق الأراضي الذي سيقوم بشراء الأراضي من أجل إعادة توطينهم.

٩ - وعلى الرغم من ملاءمة الخطة العامة وتوافر الأراضي، فإن التمكن من الحصول على هذه الأراضي ما زال مكتنفا بالعقبات. ويؤدي عدم وجود سجل للأراضي وسجل عقاري بشكل موثوق به، إلى جانب عدم شفافية السوق، إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار الأراضي بمجرد بدء التفاوض بشأن شرائها. وفي بعض الحالات، يعد نقص المرونة في المفاوضات الشاملة لعدة قطاعات بمثابة عامل أساسي ينبغي القضاء عليه من أجل تنفيذ الالتزامات المتعهد بها. ومن المقترح تعديل أو وضع جدول زمني جديد لتنفيذ الالتزام بإنجاز الدراسة المتعلقة بمدى توافر الأراضي والمقدمة من الحكومة إلى اللجنة الفنية المعنية بتنفيذ اتفاق إعادة التوطين.

١٠ - وفيما يتعلق بالالتزامات المتعلقة بوثائق السكان المشردين، دخل قانون جديد للوثائق الشخصية للسكان المشردين بسبب النزاع المسلح حيز النفاذ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ومن ضمن جوانبه الإيجابية، تجدر الإشارة إلى التسهيلات المتاحة لتجديد تصاريح الإقامة ورفع مسؤولية الإثبات عن كاهل مقدمي الطلبات، واستخدام الدفاتر العادية للتسجيل وتعجيل إجراءات الرد على المستفيدين. ومع هذا، فإن اللوائح المتصلة بتطبيق القانون لم تصدر بعد. ومن الواجب أن تجمع المعلومات حتى تعطى الأولوية لعملية الوثائق في المناطق التي دمرت بها السجلات. وتقوم اللجنة الفنية المعنية بتنفيذ اتفاق إعادة التوطين، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتنفيذ برنامج للوثائق في ٢١ بلدية تقع في مناطق العودة بجميع أنحاء البلد.

١١ - وفيما يتعلق بالاعتراف بالمستويات التعليمية للسكان المشردين والجهات التعليمية، قامت اللجنة الفنية المعنية بتنفيذ اتفاق إعادة التوطين بالدراسات المناسبة استنادا إلى الخطة المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في أيلول/سبتمبر، وعرضتها على وزارة التعليم. وستبدأ عملية التقييم والتصديق فيما يتعلق بالجهات التعليمية عندما يقدم ممثلو المشردين قائمة بالمستفيدين المحتملين. وفيما يتعلق بالاعتراف بالجهات الصحية، لا يزال ينتظر رد وزارة الصحة والضمان الاجتماعي على طلب اللجنة

الفنية المتعلق بالعمل وفق نفس الحدود المتبعة بشأن الجهات التعليمية. ويقترح أن تقوم لجنة المتابعة بوضع جدول زمني جديد لتنفيذ هذا الجزء من الالتزام.

١٢ - ويرتبط الإدماج الإنتاجي للسكان المشردين ارتباطا وثيقا بتنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الريفية. غير أنه من الممكن ومن الضروري اتخاذ تدابير خاصة ترمي إلى تحسين حالة السكان المشردين وبخاصة الفئات الأكثر ضعفا منهم، وذلك وفقا للاتفاق. وفي الواقع، قامت الحكومة والمجتمع الدولي بالفعل بتنفيذ مجموعة من المشاريع. وكانت نتائج أعمال اللجنة الفنية في هذا الصدد محدودة جدا حتى الآن، إذ أنه لا يجري حاليا تنفيذ إلا مشروع واحد يتعلق بالصحة في سياكشيه ببيتين. غير أن اللجنة أولت في الأشهر الثلاثة الأخيرة اهتماما أكبر لمشكلة التنمية المتكاملة ووافقت على عدد من المشاريع التي تتصل بالاحتياجات الإنمائية. وينبغي على اللجنة الفنية أن تقوم في أقرب وقت ممكن بالانتهاء من أعمال جميع مناطق البلد التي قد تفيد مبادرات التنمية فيها السكان المشردين، فضلا عن بقية الجماعات السكانية الفقيرة. وسيتيح ذلك للحكومة أن تعمل وفق منظور شامل وطويل الأجل.

جيم - الاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة بيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف الماضية التي سببت معاناة للشعب الغواتيمالي

١٣ - أنشئت لجنة بيان الانتهاكات (A/48/954-S/1994/751، المرفق الثاني) في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وقد قدمت المساهمات المالية اللازمة لعملها من حكومة غواتيمالا وحكومات الدانمرك، والسويد، وكندا، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه المساهمات تبلغ ٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويمثل هذا المبلغ ٥١ في المائة من الاحتياجات المالية التي قدرها أعضاء اللجنة. وقد أحيلت هذه الاحتياجات بالفعل الى الجمعية العامة عن طريق الأمين العام.

١٤ - وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بدأت اللجنة مرحلة أقصى انتشار لها. وبغية تلقي الأقوال والشهادات على الصعيد الوطني، تضطلع اللجنة بعملها من خلال أربعة فروع في مدن غواتيمالا، وكوبان وويويتينانغو وسنتا كروس دل كيشه، وعشرة مكاتب في سان ماركوس، وبارياس، وكانتبال، واسكدنتلا، وفلورس، ونيباخ، وساكابا، وكتساتينانغو، وبوبتون، وسولولا. وإلى جانب هذه المكاتب، تعتمد اللجنة أيضا على دعم الأفرقة المتنقلة. وقامت اللجنة بحملة تعريفية واسعة عبر وسائل الإعلام. وجرى تعزيز ذلك بالجهد الدعائي الذي قامت به منظمات غير حكومية عديدة، حيث استخدمت شبكاتها الإقليمية والمحلية. وتلقت اللجنة، حتى تاريخه، ما يقرب من ٠٠٠ ٥ شهادة، كما أنها حظيت بدعم واسع النطاق من السكان.

١٥ - وقدمت اللجنة، في إطار تنفيذ ولايتها، طلبات عديدة الى الحكومة وإلى الاتحاد. وقد تطور التعاون على نحو تدريجي من قبل الاتحاد. وفيما يخص الجيش، أشار أعضاء اللجنة الى أنه قد قام بالفعل بتقديم معلومات وإتاحة بعض من الوثائق العسكرية، ومع هذا، فإن ردوده كانت بطيئة وغير مكتملة، وكانت هناك

قيود على التوصل للمعلومات، كما أن الوثائق التي وفرت عن العمليات العسكرية لم تكن هي الوثائق الأساسية. وهذا أمر يبعث على القلق. والبيان المحايد لما حدث خلال النزاع المسلح يشكل جزءا هاما من عملية السلام، كما أنه يمثل حقا غير قابل للتصرف للمجتمع ككل، وخاصة الضحايا، في الاعتراف بالحقائق. ومن الواجب على كافة مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع أن تسهم في بلوغ هذا الهدف. ومن مصلحة الجيش نفسه أن يساعد في إلقاء الضوء على سنوات "الحرب القذرة"، وأن ييسر من تفهم آليتها. ومفاوضات السلام، التي جرت خلال السنوات الماضية، لم تكن مجرد عملية لبناء الثقة بين الجيش والاتحاد. فهي كانت أيضا عملية لبناء الثقة بشكل تدريجي بين الجيش الغواتيمالي والمجتمع. وتعد أعمال لجنة بيان الانتهاكات فرصة لدعم وتجديد العلاقة بين المدنيين والعسكريين. ومن الجدير بالذكر كذلك أن قانون المصالحة الوطنية (المرسوم رقم ٩٦/١٤٥) يخول، في المادة ١٠ منه، لجنة بيان الانتهاكات "وضع التدابير التي من شأنها معرفة الحقائق التاريخية المتعلقة بفترة النزاع الداخلي المسلح والاعتراف بهذه الحقائق بغية تجنب تكرر مثل هذه الأعمال". وبالإضافة الى ذلك، أكد هذا القانون أن "على أجهزة وكيانات الدولة أن تقدم في هذا الصدد الى اللجنة كل ما تطلبه من دعم". واللجنة لديها وقت ضئيل لتنفيذ الولاية التي خولها إياها القانون لتحقيق التوقعات الوطنية والدولية بشأنها؛ لذا، فإن من اللازم أن تتعاون الدولة بشكل معزز في إنجاح جهود اللجنة. وثمة أهمية لقيام الجيش والسلطات الحكومية بكل ما أمكن من أجل إتمام هذه العملية بشكل ناجح. وبوسع لجنة المتابعة أن تقدم دعمها لبلوغ هذا الهدف.

دال - الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين

١٦ - ونوهت البعثة، في تقريرها عن المرحلة الأولى من الجدول الزمني، بالجهود المبذولة لإشراك منظمات السكان الأصليين في تنفيذ الاتفاق (A/49/882-S/1995/256، المرفق)، وأكدت أن مشاركة المستفيدين منه تشكل واحدا من أفضل الضمانات لتنفيذه. وأكدت أيضا التزام الحكومة بالجهد التاريخي الرامي الى تحقيق التقارب بين الدولة والسكان الأصليين. وينطبق هذا التعليق أيضا على المرحلة الثانية من الجدول الزمني. وبرغم أن الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة فيما يتعلق بقضية السكان الأصليين في هذه المرحلة الثانية قد تكون قليلة بالمقارنة بالاتفاقات الأخرى، فإن البعثة ترى أن تنفيذ هذا الاتفاق يحفز بشكل إيجابي للغاية مشاركة السكان الأصليين وفتح المجتمع الغواتيمالي أمام التدبر فيما يتسم به من بعد متعدد الثقافات. ومن الجدير بالتنويه، تلك المشاركة المتزايدة من جانب السكان الأصليين في مختلف مؤسسات وجوانب الحياة الوطنية. ويتجلى ذلك في مشاركة ممثل شعب المايا في مكتب رئاسة الجمهورية لتسوية النزاعات المتعلقة بالأراضي، وفي لجنة بيان الانتهاكات، وفي لجنة المتابعة، وفي لجنة توطيد نظام العدالة، وفي المنتدى النسائي. وأكدت البعثة أيضا الدرجة الخاصة من التواؤم التي أبدتها منظمات السكان الأصليين إزاء الاتفاقات. ومن الأمثلة على ذلك تقديم مشروع إصلاح دستوري الى البرلمان، معزز بـ ٠٠٠ ٥ توقيع. وقد ركزت المقترحات على المواد الدستورية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للسكان الأصليين. وقد شاركت منظمات السكان الأصليين على نحو نشط في المشاورات المضطلع بها في مختلف اللجان من قبيل اللجنة المعنية بالبنود التشريعية من جدول الأعمال والإصلاحات الدستورية، ومجموعات السكان الأصليين، والهيئة التشريعية المتعددة الأحزاب.

١٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض تزايد استعداد مؤسسات الدولة لمواجهة الحقائق والاستجابة لعدالة تعدد الثقافات واللغات. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر، في هذا الصدد، تعيين بعض الموظفين الملمين بلغتين في هيئة الدفاع العام، والنيابة العامة، والهيئة القضائية؛ وقيام الهيئة القضائية بإجراء تقييم للدراسات التي تجري حاليا للقانون العرفي؛ ومشروع التدريب المهني الذي تضطلع به البعثة لتدريب المترجمين الشفويين للغات المحلية؛ وإنشاء مناصب أستاذية بالأكاديمية الوطنية للشرطة بشأن تعدد الأعراق والثقافات واللغات بالدولة الغواتيمالية؛ وختاما، بدء عملية التشاور بين محامي حقوق الإنسان ومنظمات السكان الأصليين لتعزيز أعماله بشأن قضايا هؤلاء السكان. وبالإضافة الى ذلك، جرى إتاحة مجال واسع للحوار بين أمانة السلام وهيئة تنسيق منظمات شعب المايا الغواتيمالي لتناول كافة الجوانب الموضوعية من عملية السلام.

١٨ - وما زالت اللجان المنشأة خلال المرحلة الأولى تعقد جلساتها. وقد حددت اللجنة المشتركة لإصلاح التعليم، بعد مشاورة واسعة على الصعيد الوطني، المحاور اللازمة لتصميم الإصلاح. وبعد التغلب على بعض الصعوبات المتصلة بالعضوية، تم تشكيل اللجنة الاستشارية لإصلاح التعليم، وقد جرى تذليل هذه الصعوبات بفضل ما اتخذه الجانبين من موقف عملي الى جانب تدخل لجنة المتابعة. ومن شأن هذه اللجنة أن تتضمن خمسة مندوبين من ممثلي السكان الأصليين في اللجنة المشتركة لإصلاح التعليم. واستأنفت لجنة تقنين لغات السكان الأصليين، التي واجهت بدورها بعض الصعوبات في جلساتها. وقد ساعد تدخل لجنة المتابعة أيضا في تمهيد الطريق في هذا الشأن، وهي تقوم حاليا بتقييم مقترحات فيما يتعلق بتقنين اللغات إقليميا وتقنين لغة للمايا على الصعيد الوطني. وقد وضعت لجنة الأماكن المقدسة، من ناحية أخرى، المعايير اللازمة لتحديد تلك الأماكن، وقدمت اقتراحا بشكل الوسائل المؤسسية للمحافظة عليها وحمايتها. وهي تدرس، علاوة على ذلك، القانون الحالي لحماية التراث الثقافي بغية اقتراح إدخال تنقيحات على مضمونه (انظر A/51/936، الفقرة ٢٠).

١٩ - وفيما يتعلق باللجان التي تقرر إنشاؤها في المرحلة الثانية، تم في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، بموجب القرار الحكومي ٩٧/٢٦٧، إنشاء اللجنة المشتركة المعنية بالحقوق المتعلقة بأراضي السكان الأصليين، التي تقوم بتحليل التشريعات المتعلقة بالأراضي الزراعية. وتم بموجب القرار الحكومي ٩٧/٦٤٩ المؤرخ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، إنشاء لجنة الإصلاح والمشاركة، التي تقوم حاليا بمناقشة نظامها الداخلي. وتؤكد البعثة أن إعداد مضمون القرارين الحكوميين السالفي الذكر قد تم بالموافقة المسبقة بين أمانة السلام وهيئة تنسيق منظمات شعب المايا الغواتيمالي.

٢٠ - وفيما يتعلق بإنشاء هيئة الدفاع عن المرأة المنتمية للسكان الأصليين، قدمت اللجنة الوطنية الدائمة لحقوق المرأة المنتمية للسكان الأصليين التابعة لهيئة تنسيق منظمات شعب المايا الغواتيمالي، في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الى أمانة السلام، ولجنة المتابعة، ومنتدى المرأة، والبرلمان، مسودة مشروع قانون، أعد بالموافقة والمشاورة مسبقا مع الأوساط المعنية باللغات.

٢١ - وينص القانون العام للمواصلات السلكية واللاسلكية، المعتمد في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (المرسوم ٩٦/٩٤)، على أن تخصيص موجات لاسلكية سيتم من خلال مناقصة عامة، مما يبدو أنه يستبعد إمكانية حجز موجات لاسلكية للأنشطة الخاصة، مثل المشاريع الثقافية للسكان الأصليين، حسبما ينص عليه الاتفاق. بيد أن رئيس هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية أبدى استعداد الهيئة التام للالتزام بالاتفاق، واقترح مناقشة التدابير الضرورية مع أمانة السلام. ومن المأمول أن يتم التوصل إلى حل في بداية عام ١٩٩٨.

٢٢ - ويتطلب الاعتراف بالقانون العرفي - الأمر الذي يعد أحد العناصر الصعبة والهامة للغاية في تشكيل الدولة المتعددة الأعراق والثقافات واللغات - السعي للتوصل الى توافق في الآراء بين الدولة والسكان الأصليين. وفي هذا الصدد، تبرز المساهمة القيمة للجنة توطيد العدالة، التي خلصت من خلالها الى ضرورة الإقرار بالمبادئ والمعايير والإجراءات التي يقوم السكان الأصليون بوضعها لحل النزاعات، وكذلك الإقرار بصلاحية ما يتخذونه من قرارات. ونصت الإصلاحات الأخيرة المدخلة على قانون الإجراءات الجنائية على إنشاء محاكم صلح محلية لها صلاحية تطبيق "عادات وتقاليد مختلف المجتمعات المحلية في حل النزاعات". ومن المهم ألا يؤدي تطبيق هذه الإصلاحات الى إضعاف السلطات التقليدية، المكلفة بتطبيق القواعد القانونية الخاصة بالسكان الأصليين، حيثما وجدت هذه السلطات. وفي هذا الصدد، فإن إجراء مشاورات مع الجماعات هو أمر أساسي لاختيار أعضاء محاكم الصلح المحلية وللاعتراف باختصاصات السلطات المحلية، وذلك كيما تبين القواعد المحلية المطبقة تمشيا مع أحكام الاتفاق. ومن المهم أيضا تكثيف الجهود الحالية الرامية الى تنفيذ الجزء المتعلق بالقانون العرفي من الاتفاق، وتحسين تنسيق هذه الجهود بمشاركة منظمات السكان الأصليين.

هاء - الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة

٢٣ - يتسم الاتفاق الاجتماعي والاقتصادي (A/50/956، المرفق) بأهمية خاصة ضمن مجموعة اتفاقات السلام. فبتركيزه على توطيد السلام وعلى مواضيع المشاركة والتنمية الاجتماعية والإصلاح الزراعي والريفي والإصلاح الضريبي، فإنه يمثل مساهمة مبتكرة للعملية السلمية لغواتيمالا في مشكلة تسوية النزاعات. وثمة تحديان كبيران يواجهان تنفيذ الاتفاق، هما تحقيق التعاون بين قطاعات اجتماعية واقتصادية مختلفة؛ وتحقيق تحسينات ملموسة وسريعة تولد التأييد الشعبي وبالتالي الاستمرارية السياسية للعملية السلمية ككل. ويمثل الأخير تحديا بالغ التعقيد، لأن المؤشرات الخاصة بالبنية الأساسية والتنمية الاجتماعية المتوفرة في هذا البلد منخفضة جدا، ولا شك أن إنعاشها سيتطلب فترة طويلة.

حالة الاقتصاد الكلي

٢٤ - استنادا الى التقديرات الأولية، أظهرت الحالة الاقتصادية والمالية في عام ١٩٩٧ تحسنا بالمقارنة بعام ١٩٩٦، فقد زاد الإنتاج المحلي للسلع والخدمات، وانخفض معدل التضخم الى خانة الآحاد، وحدث

استقرار نسبي على الصعيد المالي وصعيد صرف العملات. ولكن هذه الإنجازات الإيجابية، من زاوية الاقتصاد الكلي، لم تلق نفس التقدير من قطاعات كبيرة من السكان الذين، على العكس من ذلك، كان لديهم الإحساس بأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وحالتهم بالذات، قد تدهورت خلال عام ١٩٩٧. وهذا التناقض الظاهر بين التطور الإيجابي في الاقتصاد الكلي والإحساس السلبي السائد لدى السكان يعود الى (أ) عدم استقرار أوضاع آلاف الأسر المعتمدة على زراعة الكفاف؛ (ب) ارتفاع معدلات البطالة الصريحة ولا سيما نقص العمالة؛ (ج) تآكل القوة الشرائية للأجور، الذي سجل في عام ١٩٩٧، الناجم عن الزيادة في المستوى العام للأسعار، بالرغم من كون تلك الزيادة أكثر انخفاضا من تلك المسجلة في الأعوام السابقة، وكذلك عن التأخير في تسوية الأجور الإسمية مع التضخم السابق. كما أن أكبر نمو اقتصادي تم تسجيله لم يكن كافيا لتوليد زيادة كبيرة في الوظائف. وساهم عاملان إضافيان في تأكيد هذا الإحساس السلبي بالحالة الاقتصادية لدى السكان، وهما اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤثر على مستوى الاستهلاك في عام ١٩٩٨، مثل ارتفاع أسعار الوقود، وعدم حدوث تحسن عام في الخدمات العامة الأساسية، بالرغم من الزيادة المسجلة في الإنفاق العام.

٢٥ - وما شهده الميدان الاقتصادي خلال عام ١٩٩٧ يؤكد الضرورة الحاسمة لتنفيذ استراتيجية موجهة تحديدا نحو تحسين توزيع ثمار النمو، بالاقتران مع استقرار الاقتصاد الكلي، كشرط لا غنى عنه لكفالة استمرار عملية السلام. وتقر اتفاقات السلام بالتكامل بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ولتحقيق ذلك، تطرح الاتفاقات ضرورة أن توجه السياسة الاقتصادية نحو الحيلولة دون ظهور حالات حرمان اجتماعي واقتصادي، مثل البطالة والفقر، وأن تحقق، على العكس من ذلك، أقصى قدر ممكن من مزايا النمو الاقتصادي لجميع أبناء غواتيمالا.

إصلاح الدولة

٢٦ - تؤكد المرحلة الثانية من الجدول الزمني على الالتزامات المتعلقة بتحديث الدولة وتحقيق اللامركزية فيها، وإصلاح الإدارة العامة والسياسة الضريبية. ويعتبر إحراز تقدم في هذه المجالات أمرا أساسيا للوفاء بمعظم الالتزامات المتعهد بها، وخصوصا زيادة الإنفاق في المجال الاجتماعي، وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية وتوسيع نطاقها وتعزيز مشاركة المواطنين في وضع السياسات العامة.

٢٧ - وخلال عام ١٩٩٧، سُجل تقدم في مجال وضع إطار قانوني مؤسسي جديد للقطاع العام، حيث تمت الموافقة على قانون أساسي جديد خاص بالميزانية يراعي التوجيهات الواردة في اتفاقات السلام، وأدخلت تعديلات على قانون التعاقدات الحكومية، وتمت الموافقة على قانون جديد خاص بالهيئة التنفيذية. وقد أقر هذا القانون الأخير بعد إجراء مشاورات مع شتى قطاعات المجتمع ضمن إطار "لقاءات التطوير". وقد نشأت خلافات حادة بين المنظمات السياسية والاجتماعية والنقابية المختلفة حول روح ومحتوى هذين القانونين الأخيرين. وهذا أمر يدعو للقلق، لأن نجاح هذا النوع من الإصلاحات يعتمد، الى درجة كبيرة، على توافر اتفاق واسع النطاق حول شكلها ومضمونها يكفل استمراريتها عبر الزمن. ولا يمثل هذان القانونان سوى الخطوة الأولى في عملية تحديث الدولة وتحقيق اللامركزية فيها، وإصلاح الإدارة العامة، وبالتالي،

لا يزال من الممكن التوصل الى اتفاق أساسي بين القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية حول كيفية إصلاح الدولة.

٢٨ - وفيما يتعلق بإصلاح قانون مجالس التنمية الحضرية والريفية - هذا الإصلاح الذي ينبغي أن يسمح بإنشاء مجالس تنمية محلية وبتوسيع نطاق القطاعات التي تشارك في عمل مجالس المحافظات والأقاليم - فإن لجنة المتابعة قد وافقت على اقتراح الحكومة بوضع جدول زمني جديد لتنفيذ هذا الالتزام. وسوف يوفر هذا الجدول الزمني الجديد الفرصة لإيجاد توافق واسع النطاق في الآراء حول هذا العنصر الهام من عناصر إصلاح الدولة.

٢٩ - وبالنسبة للالتزام المتعلق بضمان التمويل اللازم لشبكة المجالس، فإن البعثة تنوه بالزيادة البالغة ٢٢ في المائة، التي خصصت في ميزانية ١٩٩٨ لصندوق التضامن من أجل التنمية المحلية، الذي تديره شبكة مجالس التنمية. ومع ذلك، لا يزال مستوى أداء مجالس التنمية منخفضا، وهو ما ينعكس في عدم إنشاء المجلس القومي للتنمية؛ وقلة مشاركة القطاعات الاجتماعية في مجالس التنمية، وعدم تشغيل الوحدات التقنية بالبلديات، وقلة الموارد المخصصة لإعداد الخطط والدراسات، مما يحد من تأثيرها في تخطيط السياسة الإنمائية وتحديد المشاريع. ومن منظور اتفاقات السلام، فإن شبكة مجالس التنمية - بما لها من خطة للمشاركة من قبل ممثلي الحكومة المركزية، والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني - تشكل أداة أساسية لضمان تحقيق تنمية قائمة بحق على المشاركة. ومن المهم تخصيص الموارد اللازمة، سواء للوحدات التقنية المسؤولة عن مشاريع التنمية، أو لتدريب المستفيدين من الشبكة، ولا سيما العُمد ومنظمات المجتمع المدني.

٣٠ - وواجه البرنامج الوطني للتدريب على صعيد البلديات، وهو أداة لا غنى عنها لتنفيذ سياسات تحقيق اللامركزية والمشاركة الاجتماعية، تأخيرا في إنشائه وبدء عمله بسبب مشاكل تتعلق بالتنسيق بين مؤسسة النهوض بالبلديات والاتحاد الوطني للمجالس البلدية، وكذلك بسبب الافتقار الى التمويل من مصادر محلية. ومن الضروري تكثيف الحوار بين المؤسسات المعنية وزيادة اهتمام الحكومة من أجل دفع هذا البرنامج قُدما. وفيما يتعلق بمضمون التدريب، فإن إضافة عنصر المشاركة الاجتماعية يعتبر إيجابيا، وإن كانت ترى أنه غير كاف بالنسبة لمهام تقييم الأوضاع الاجتماعية. وفضلا عن ذلك، يوصى بإقامة آليات لإعطائه الصفة المؤسسية، وبإدراج معايير التنوع الإقليمي.

٣١ - وفيما يتعلق بزيادة الكفاءة في الخدمة المدنية والنهوض بها، نوقش في "لقاءات التطوير" اقتراح قانون جديد للخدمة المدنية، ولكنه لم يقدم بعد الى لجنة المتابعة، التي سيتعين عليها أن تضع جدولا زمنيا جديدا لتنفيذ هذا الالتزام.

مشاركة المرأة

٣٢ - أنشئ منتدى المرأة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر تحت إشراف لجنة تنسيق منتدى المرأة، المكلفة بتنسيق إنشائه وتوجيهه وتنميته. ووفاء بهذا الالتزام، بدأ عمل آلية مشاركة المرأة تحديدا على الصعيد الوطني - وهو شيء غير مسبوق في غواتيمالا - تضم ممثلين لجميع الفئات اللغوية وممثلين عن المحافظات من مختلف القطاعات. وتؤكد المتابعة الدائمة التي قامت بها البعثة الاهتمام الكبير بالمنتدى وأيضا الحاجة الى تعزيز هذه العملية، من خلال تعزيز المجالات التي أوجدت على مستوى المحليات والمحافظات وزيادتها.

الضرائب

٣٣ - فيما يتعلق بالسياسة الضريبية، بذلت الحكومة في ١٩٩٧ جهودا للوفاء بالالتزامات المتعلقة بزيادة الاستثمار الاجتماعي وزيادة الضرائب. ووفقا لما بينته الأرقام الأولية، بلغت نسبة الضرائب حوالي ٩ في المائة في ١٩٩٧، وهي نسبة أعلى من نسبة الـ ٨,٦ في المائة التي تستهدفها اتفاقات السلام. وجاءت هذه النتيجة، إلى حد كبير، نتيجة لزيادة إيرادات ضريبة التضامن الخاصة المؤقتة. التي أدرت ما يقارب ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بتنفيذ النفقات العامة تشير الأرقام المتاحة إلى حدوث زيادة مقارنة بعام ١٩٩٦. ومع ذلك فإن، مشكلة نقص التنفيذ لا تزال مستمرة بالنسبة لنفقات الاستثمار. وبناء على الأرقام الرسمية، بلغ معدل التنفيذ نسبة ٦٥ في المائة، مما يمثل تحسنا مقارنة بعام ١٩٩٦ غير أن معدل التنفيذ يظل أدنى من مستوى التنفيذ المحقق في ١٩٩٥.

٣٤ - وخلال عام ١٩٩٧ بدأت الحكومة تنفيذ عملية إصلاح ضريبي وجه نحو زيادة الإيرادات الضريبية وتحسين فعالية النفقات العامة. ففي مجال الإيرادات، كان الهدف الأساسي هو زيادة تحصيل الضرائب بتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية وإعادة النظر في أنواع الضرائب الأساسية، دون زيادة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.

٣٥ - واشتملت الجهود الرامية إلى توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية على تعديلات في القوانين التي تنظم ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وإلغاء الامتيازات القانونية (ما عدا الامتيازات المنصوص عليها في الدستور)، والاستثناءات والإعفاءات والتخفيضات الضريبية، وعرض مشروع قانون إنشاء مصلحة الضرائب على البرلمان، ولتشديد العقوبات القانونية على التهرب والتحايل والغش الضريبي، أدخلت تعديلات على قانون الضرائب والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون مكافحة الغش والتهريب الجمركي.

٣٦ - وفي مجال الإصلاح الضريبي، فرضت ضريبة على الشركات التجارية ومؤسسات التنمية الزراعية، وزيدت الضريبة المفروضة على الوقود وعلى مغادرة البلد بطريق الجو، وعـُدل القانون الخاص بالضريبة الوحيدة المفروضة على العقارات وقانون الضرائب المفروضة على استهلاك المشروبات الكحولية والمشروبات الأخرى.

٣٧ - وعلى الرغم من بلوغ الهدف الضريبي المحدد بالنسبة لعام ١٩٩٧، تمثل الجوانب التالية مصدرا للقلق:

(أ) أن النسبة الضريبية المستهدفة لعام ١٩٩٨ تبلغ ٩,٧ في المائة، أي أقل من نسبة الـ ١٠ في المائة التي تمثل الهدف الذي حددته الاتفاقات، وبصورة عامة، فإن التدابير التي اتخذت غير كافية للوفاء بالالتزام المتعلق بزيادة الضرائب بحلول عام ٢٠٠٠ بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل مقارنة بعام ١٩٩٥. واستنادا الى تنبؤات البعثة والمؤسسات المالية الدولية والهيئات المحلية، فإنه ما لم تتخذ إجراءات إضافية في عام ١٩٩٨، فقد يشهد تحصيل الضرائب انخفاضا بدءا من عام ١٩٩٩، وذلك بوجه خاص، لأن الضريبة على الشركات التجارية والزراعية ستكون قابلة للخصم من ضريبة الدخل بدءا من منتصف عام ١٩٩٩. وإذا تأكد ذلك فإن هذه الحالة ستمثل خطرا كبيرا على الاستدامة المالية لتنفيذ اتفاقات السلام. وسيتعارض ذلك أيضا مع الهدف الأساسي الرامي إلى تحقيق تعبئة أوسع للموارد من أجل تحديث البلد وتنميته؛

(ب) أن الوفاء بالتزامات الإنفاق الواردة في اتفاقات السلام يعتمد بصورة مفرطة على الإيرادات المتوقع تحصيلها باتخاذ التدابير الضريبية الجديدة، بمعنى أنه إذا لم تتحقق أهداف تحصيل الضرائب، فإن الوفاء بهذه الالتزامات سيكون مهددا بالفشل؛

(ج) أن لا تسعى مجموعة التدابير الضريبية الموافق عليها إلى إعادة تشكيل النظام الضريبي، كما تتطلب الاتفاقات، أي نحو نظام ضريبي تدرجي شامل. وفيما يتعلق بالنظام الضريبي التدرجي الشامل، تُشدد البعثة على أهمية الالتزام ١٧٢ من الجدول الزمني الذي يُشير إلى "وضع وطرح منهجية لتقييم التدرج الشامل للنظام الضريبي، تمشيا مع المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة". وفي سياق السعي الضروري إلى اتخاذ تدابير إضافية لتحقيق الأهداف الضريبية لاتفاقات السلام خلال المرحلة الثالثة من الجدول الزمني للتنفيذ، يمنح ذلك الالتزام فرصة للمضي قدما في قضية العدالة الضريبية في إطار لا يزال يتم فيه تحصيل حوالي ٧٥ في المائة من الإيرادات الضريبية عن طريق الضرائب غير المباشرة.

٣٨ - وفي مجال النفقات، فإن ما تبذله الحكومة من جهود لإعادة توجيه الموارد نحو الاستثمارات الاجتماعية، وبخاصة التعليم والصحة، يستحق التقدير. فالاعتمادات الإجمالية المخصصة للخدمات الاجتماعية تمثل حوالي ٥٠ في المائة من الميزانية الإجمالية لعام ١٩٩٨. ومع ذلك، فإنه مما يثير القلق أن المستوى الإجمالي للميزانية المعتمدة لعام ١٩٩٨ بالقيم الحقيقية يُماثل تقريبا ميزانية عام ١٩٩٧ المعدلة التي وضعتها الحكومة. ومن المهم للغاية بالنسبة للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالنفقات العامة أن تبذل كل الجهود من أجل زيادة مستويات تنفيذ الميزانية، ولا سيما في المجال الاجتماعي، حيث أن ما يُنفق من الميزانية المنفذة، التي وضعت على أساسها الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقات السلام، هو عادة أقل من الميزانية المعتمدة.

التنمية الريفية

٣٩ - يُقر الاتفاق بأن السلام يتوطد بوجود ظروف إنمائية تتيح لسكان الريف تحسين مستوى معيشتهم. ولهذا فإن الالتزامات تنص على صياغة وتنفيذ استراتيجية شاملة للتنمية الريفية. كما أن إنشاء مؤسسات جديدة، وصياغة سياسات تدعم القطاع الزراعي وتنفيذها ضمن إطار إقليمي متعدد الأعراق والثقافات، هي من الأمثلة على الطابع المعقد لعملية لا يمكن النظر إليها إلا على نحو كلي ومع إدراك ما يترتب على المواءمة بين مكوناتها من صعوبات. وينبغي للتنظيمات الريفية ومنظمات السكان الأصليين واتحادات ملاك الأراضي والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة، ضمن غيرها، أن تعتبر نفسها شريكة في عملية الإصلاح الزراعي. وخلافا لذلك، سيكون من الصعب جدا تحقيق التوافق الاجتماعي الذي يسمح بتطوير مشترك لمختلف عناصر التنمية. وقد أضيف ممثلو منظمات الملاك ومنظمات الفلاحين إلى المجالس التنفيذية للمؤسسات الجديدة المسؤولة عن تنفيذ استراتيجية التنمية الريفية. ويتمشى ذلك مع الاتفاق ويمثل خطوة هامة في اتجاه التغلب على الطابع النزاعي الذي يتسم به القطاع الزراعي.

٤٠ - وبوجه عام، فإن الأنشطة المتصلة بالالتزامات المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية تُسجل تقدما يتناسب مع الأهداف التي ينص عليها الجدول الزمني. فعلى المستوى القانوني والمؤسسي، يجري تهيئة الظروف الأساسية، ويلاحظ أن مخصصات الميزانية تتمشى مع المعدلات المتوخاة. وقد بدأ تنفيذ برنامج الاستثمارات في القطاع العام للزراعة والثروة الحيوانية من خلال الصناديق الاجتماعية، ولوحظ إحراز تقدم في عملية إصلاح هذا القطاع. ويجري تنفيذ برنامج الاستثمار من أجل التنمية الريفية، مع التركيز على المياه، ونظافة البيئة، والطرق الرئيسية والطرق الريفية، والكهرباء، والمشاريع الإنتاجية.

٤١ - وخولت لوزير المالية ووزير الزراعة والثروة الحيوانية والأغذية سلطة إنشاء صندوق استئماني لتمويل الأراضي والمشاريع ذات الصلة. وبدأ الصندوق أنشطته بتبرع قدمته وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وخصصت الحكومة ٦٠ مليون كتزال (٩٩٠ ٩٠٠ ٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) للصندوق الاستئماني لعام ١٩٩٨. وقدم مشروع قانون صندوق الأراضي إلى لجنة المتابعة وسيعرض على البرلمان في أوائل عام ١٩٩٨. وأجاز البرلمان القانون المتعلق بتحويل المصرف الوطني للتنمية الزراعية، الذي سيصبح مصرفا ذا رأس مال مختلط يشارك فيه المستفيدون منه. ويجري تغيير اسم المصرف إلى مصرف التنمية الريفية. ومن ناحية أخرى، ما زالت المشاورات جارية بشأن إنشاء اختصاص يتعلق بالشؤون الزراعية والبيئية ضمن الهيئة القضائية. ومن المقترح أن تضع لجنة المتابعة جدولا زمنيا جديدا لتنفيذ الالتزام المقابل.

٤٢ - وبدأت اللجنة الرئاسية للمشورة القانونية وتسوية المنازعات المتصلة بالأراضي عملها في أوائل حزيران/يونيه، وتلقت حتى الآن طلبات للمساعدة في ١٣٤ نزاعا بشأن الأراضي، ما زال ٨٠ في المائة منها في مرحلة التحقيق والتقييم المبدئي. وقد ساعد التحليل الذي اضطلعت به اللجنة الرئاسية في زيادة تفهم التنوع الذي تتسم به الحالات - فهناك منازعات بشأن حقوق الملكية، ومطالبات بالأراضي، ونزاعات عمالية، ونزاعات حدودية فيما بين المجتمعات المحلية أو البلديات، وما إلى ذلك - كما أنه ساعد في تصميم المنهجيات المناسبة. ودون التهوين من شأن الصعوبات القائمة، يبدو أن هذه العملية قد أفسحت المجال

أمام مناظير أكثر تفاؤلا فيما يتعلق بفض النزاعات في القطاع الزراعي. ومن الأمور المشجعة فيما يتصل بالمنازعات المتعلقة بحقوق الملكية أنه لوحظ خلال الشهور القليلة الأخيرة من عام ١٩٩٧ ظهور عملية من التقارب والتفاوض بين ملاك الأراضي ومنظمات الفلاحين والسلطات الحكومية. وتشيد البعثة بالاتجاه الإيجابي الذي أبداه المشاركون في هذه العملية الثلاثية، وهي مقتنعة بأن نجاح هذه العملية سيكون له أثر إيجابي على عملية السلام برمتها. ومن المهم، في الوقت ذاته، البدء في اتباع آليات كفوءة لفض النزاعات العمالية في المناطق الريفية. ولا ينبغي إهمال المنازعات فيما بين المجتمعات المحلية بشأن ترسيم حدود البلديات أو المجتمعات، رغم تعقيدها. ففي الواقع، كان أعنف نزاع نشب في عام ١٩٩٧ يتعلق بالمواجهة المتبادلة بين مجتمعين محليين من السكان الأصليين بشأن مسألة الحدود البلدية. ولم يلح بعد في الأفق أي حل لهذا النزاع.

٤٣ - وبالنسبة لعام ١٩٩٨، تعتزم اللجنة الرئاسية إضفاء الطابع اللامركزي على أعمالها من خلال إنشاء أفرقة متنقلة وتعزيز فريقها المركزي. وفي الوقت ذاته، يستلزم الأمر توخي الحذر لتفادي التداخل بين المؤسسات وعدم تجانس الحلول، بالنظر إلى وجود أجهزة حكومية أخرى إلى جانب اللجنة الرئاسية تتدخل في المنازعات المتعلقة بالأراضي. مثل الصندوق الوطني للسلام، واللجنة الخاصة لشؤون اللاجئين. وفضلا عن ذلك، أحاطت البعثة علما بأنه لم يتخذ بعد قرار بشأن الإجراءات اللازمة لتحديد صيغ التعويض في حالة المنازعات على الأراضي والمطالبات المتعلقة بها. ومن ثم تقترح البعثة أن تقوم لجنة المتابعة بوضع جدول زمني جديد لتنفيذ هذا الالتزام.

٤٤ - وفيما يتعلق بتسجيل الأراضي وسجل مسح الأراضي، تُجرى داخل الحكومة مناقشة اقتراح إدخال التعديلات التشريعية اللازمة. ومن المقرر عرض الاقتراح على لجنة المتابعة وعلى البرلمان في بداية عام ١٩٩٨. وقد بدأت الحكومة عملية التنسيق والتفاوض مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بشأن تمويل السجل الوطني لمسح الأراضي في مناطق تجريبية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨. ووافق البرلمان على قانون الضريبة الوحيدة على العقارات. ويُحدد القانون إجراءات تحصيل هذه الضريبة من جانب البلديات. وقد قامت عدة بلديات، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتحديد وتنفيذ الإجراءات الإدارية والمحاسبية اللازمة لتحصيل هذه الضريبة. بيد أن النص الذي اعتمده البرلمان يواجه تشكيكا من جانب الرابطة الوطنية للبلديات. فالرابطة تدعي أنه لم تتم استشارتها بشأن هذا القانون رغم علاقتها المباشرة به.

التنمية الاجتماعية

٤٥ - خلال عام ١٩٩٧، بذلت الحكومة جهدا لا يستهان به من أجل إعادة تشكيل الوزارات المسؤولة عن الشؤون الاجتماعية، وذلك عن طريق تطبيق منهجيات جديدة للعمل، من قبيل نظام الرعاية الصحية المتكامل، أو طريق إعادة تنظيم الوزارات، كما في حالة وزارة الإسكان. وقد تم بلوغ الأهداف المحددة في الاتفاقات بشأن الميزانية في المجال الاجتماعي. بيد أن مستويات التنفيذ والتغطية كانت منخفضة في عام ١٩٩٧. ورغم هذه الإنجازات، فإن العاملين في قطاع الصحة لم يستوعبوا بعد فلسفة نظام الرعاية الصحية

المتكامل. وبالتالي، فإن هذه السياسة لم تؤت ثمارها حتى الآن. كما يتمثل في انخفاض مستويات التغطية التحصينية، مما يهدد بعرقلة التحسينات التي تحققت في السنوات السابقة.

٤٦ - وفيما يتعلق بشراء الأدوية، وضعت وزارة الصحة قائمة تضم ١٠٢ من الأدوية الأساسية البديلة يجري شراؤها من خلال عقود مفتوحة وبأسعار محددة، مما يقضي على أحد المصادر التقليدية للفساد. وتتولى المناطق الصحية شراء تلك الأدوية من خلال نظام للتحويلات. وفضلا عن ذلك، سيجري في الأماكن التي لا يصل إليها القطاع الخاص، أو لا يهتم بالتواجد فيها، إنشاء شبكة من الصيدليات الشعبية، تديرها المجالس المحلية أو البلدية أو المنظمات غير الحكومية، بهدف تمكين السكان من الحصول على الأدوية بأسعار عادلة.

٤٧ - وفي عام ١٩٩٧، حققت الميزانية المخصصة لقطاع التعليم، وكذلك المنح الدستورية المقدمة لجامعة سان كارلوس واللجنة الوطنية لمحو الأمية، الأهداف المالية التي حددتها الاتفاقات. ومن ناحية أخرى، أنشئت رسميا اللجنة الاستشارية لإصلاح التعليم. وبعد حل الخلافات المتصلة بنسبة تمثيل السكان الأصليين فيها، أصبحت تضم الآن خمسة أعضاء من ممثلي السكان الأصليين في اللجنة المشتركة لإصلاح التعليم.

٤٨ - ورغم وجود بعض الأمثلة على توافر التدريب خارج نطاق المدارس في المجتمعات المحلية والمؤسسات في الريف، فإن عدد تلك البرامج، وكذلك عدد السكان المستفيدين منها، محدود للغاية. وينبغي تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق هذا الالتزام خلال المرحلة الثالثة من الجدول الزمني للتنفيذ. ومن ناحية أخرى، فقد اكتمل تصميم برنامج التربية الوطنية، وأعدت أدلة لتعليم حقوق الإنسان، ومواد تعليمية لتعليم القيم الإنسانية. غير أنه لم يطبع من دليل تعليم حقوق الإنسان سوى ألف نسخة، مما لن يسمح إلا بتغطية محدودة للغاية في بداية العام الدراسي ١٩٩٨. وحتى شهر أيلول/سبتمبر، قدم برنامج دعم الدراسات ما يزيد على ٠٠٠ ٤١ منحة تعليمية و ٥٠٠ ٨ منحة دراسية لعدد متكافئ من الطلاب ذوي الموارد الضئيلة، وهو ما يتفق مع الأهداف التي حددتها الوزارة. وما زال البرنامج التدريبي لموظفي هيئة التدريس والإدارة قيد التنفيذ، ولكن لم تتوافر بعد بيانات واضحة عن عدد الذين تدربوا في عام ١٩٩٧.

٤٩ - وفيما يتعلق بقطاع الإسكان، تتوخى ميزانية ١٩٩٨ الإسهام بنسبة ١,٥ في المائة من الإيرادات الضريبية تخصصها لذلك القطاع، كما تشترط اتفاقات السلام. ويصل المبلغ المعتمد إلى ١٥٧ مليون كيتزال (٥٩٠ ٩٠٧ ٢٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة). وترى وزارة الاتصالات أن هذه الموارد المحلية، بالإضافة إلى قرض مقدم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ستمكن نحو ٠٠٠ ١٠٠ أسرة، خلال عامين، من حل المشاكل التي تواجهها فيما يتعلق بالإسكان، وذلك من خلال الصندوق الغواتيمالي للإسكان، الذي سيكون الهيئة المسؤولة عن تقديم دعم يبلغ ٧٥ في المائة من التكاليف الإجمالية، بحد أقصى قدره ٠٠٠ ١٢ كيتزال لكل مسكن. وقد تقرر، تعزيزا لمشاركة المستفيدين، أن يضم مجلس إدارة الصندوق ممثلا عن اتحاد تعاونيات الإسكان. ومن المنتظر أن تنضم الى هذه المشاركة أيضا مشاريع إسكانية أخرى تديرها

وزارة الاتصالات في ضواحي المدن. ويجري داخل لجنة المتابعة مناقشة إمكانية توسيع نطاق مشاركة المستفيدين في مجلس إدارة الصندوق.

٥٠ - وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، قدمت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية إلى رئاسة لجنة العمل، التابعة لبرلمان الجمهورية، مشروع قانون يتعلق بتعديل قانون العمل، كان قد اتفق عليه مسبقا مع قطاعي أرباب العمل والعمال الممثلين في الهيئة الثلاثية لعلاقات العمل الدولية. ولا يراعي مشروع القانون المذكور الالتزام المتعلق بتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى الاعتراف بأشكال رابطات العمال الزراعيين الذين يتم تشغيلهم من خلال المقاولين. ومن المقترح أن يناقش هذا الجزء من الالتزام المتعلق بتنظيم العمال وأن يوضع لتنفيذه جدول زمني جديد. ورغم تبسيط إجراءات اعتماد التنظيمات النقابية، فما زالت الحالة غير مستقرة فيما يتعلق بتنظيم العمال. ويتضح هذا من الدلائل التي تشير إلى وقوع ممارسات مناهضة للنقابات لدى البدء في رفع قضايا جماعية. وقد يكون هذا سببا آخر في الانخفاض الملحوظ لعدد الطلبات المقدمة للاعتراف بالنقابات.

٥١ - وقد بدأ تطبيق اللامركزية في خدمات التفتيش العمالي، وسيكتمل هذا في أوائل عام ١٩٩٨. ومن المتعذر حتى الآن التوصل إلى رأي قاطع بشأن تعزيز القدرة على التحقق من مدى الامتثال للمعايير العمالية. وتكرر البعثة تأكيد رأيها الوارد في التقرير المتعلق بالمرحلة الأولى من الجدول الزمني للتنفيذ، ومفاده أن تنفيذ الالتزام المحدد في الاتفاق بتوقيع عقوبات صارمة على انتهاكات القوانين العمالية يتطلب تدابير قانونية لتعزيز قدرة الوزارة على الإنفاذ من خلال التفتيش العمالي.

واو - الاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي

٥٢ - يشير الاتفاق (A/51/410-S/1996/853، المرفق) إلى مفهوم للأمن شامل وحديث لاينفصل في ظله أمن الدولة عن الأمن المادي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي للسكان في رحاب دولة ديمقراطية. ولا يقتصر ذلك على الجوانب القانونية والجنائية والشرطية لأنشطة الدولة، بل يتضمن أيضا ممارسة الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكفالة حسن أداء نظام إقامة العدل، واحترام حقوق الإنسان. وتتكامل هذه العناصر، مجتمعة، في وحدة لا غنى عنها في دولة سيادة قانون حقيقية.

٥٣ - وخلال المرحلة الثانية من الجدول الزمني، أُحرز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتصلة بالمسألة القضائية، والأمن العام وتقليص عدد أفراد القوات المسلحة وتسريحهم. ومن جهة أخرى، لم يتم بعد الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمجلس الاستشاري لشؤون الأمن، وبأجهزة الاستخبارات الحكومية، والقانون الجديد المتعلق بالأسلحة والذخيرة، وبقانون الخدمة المدنية، فضلا عن الانتشار الإقليمي للجيش.

إقامة العدل

٥٤ - إضافة إلى الجهود المبذولة من أجل تنفيذ الالتزامات المتصلة بإقامة العدل، تعززت رغبة المؤسسات والأحزاب السياسية في المضي قدما نحو إحداث تغيير مؤسسي جذري وتحسين التنسيق بين أجهزة قطاع إقامة العدل. فالصعوبات الجسيمة التي تكتنف محاربة الجرائم وظاهرة الإعدام دون محاكمة قانونية رسخت لدى الرأي العام القناعة بأن هذا الإصلاح ضروري وعاجل. ومما أثرى النقاش المستفيض بشأن إقامة العدل والمسؤوليات المؤسسية والتغيرات الأساسية اللازمة لإصلاح القطاع، تقارب الأنشطة التي تقوم بها لجنة توطيد الجهاز القضائي ولجنة تطوير الهيئة القضائية. وتابعت المحكمة العليا العملية بتوصياتها بشأن الإصلاح الدستوري، وبالموافقة على خطة تطوير الهيئة القضائية، التي تحدد مشاكل النظام وتقترح إصلاحه بصورة جذرية خلال خمسة أعوام. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وُقّع على خطاب نوايا بين المحكمة العليا والنيابة العامة ووزارة الداخلية ينشئ اتفاقا أساسيا يرمي إلى تنسيق ما تقوم به هذه المؤسسات من أعمال تتصل بإصلاح النظام وتطويره. وبناء على ذلك، أنشئت هيئة تنسيق تطوير قطاع القضاء. وستتمكن هذه الهيئة من تنسيق المبادرات بحيث تكون قادرة على إقامة آليات ملموسة تقوم، تحت إشراف هذه المؤسسات، بوضع خطط وأنشطة مشتركة. ونفذت هذه الأنشطة خلال الأشهر القليلة الماضية في ميدان التدريب والإعلام. وينتظر أن تمتد لكي تشمل مسائل عاجلة، مثل مكافحة عمليات الاختطاف والاتجار بالمخدرات، حيث ثبت أن زيادة كفاءة هذه الأنشطة تتوقف على توثيق التنسيق بين القضاة ووكلاء النيابة والشرطة.

٥٥ - وبالنسبة إلى الإصلاحات الدستورية المتصلة بقطاع القضاء، فإضافة إلى المشروع الذي قدمته الهيئة التنفيذية، تلقى البرلمان اقتراحات أخرى، يبرز من بينها ما قدمته المحكمة العليا ولجنة توطيد الجهاز القضائي. ففضلا عن أن الاقتراحات تتقارب إلى حد كبير في مضمونها، فإنها تغطي الجوانب الأساسية من الاتفاق. وبالنسبة إلى الإصلاحات القانونية، فإن العملية الرامية إلى وضع قانون خاص بمهنة القضاء قد بلغت مرحلة متقدمة. فقد أعدت لجنة تضم قاضيين من المحكمة العليا مشروعا لقي قبولا حسنا لدى لجنة توطيد الجهاز القضائي، وهو قيد الدرس من جانب المحكمة بكامل هيئتها من أجل تقديمه حالما تتم الموافقة على الإصلاحات الدستورية.

٥٦ - ووضعت لجنة توطيد الجهاز القضائي جدول أعمال مواضيعي واسع يشمل، كحد أدنى، الجوانب المذكورة في نص الاتفاق. ومن بين أنشطتها، تجدر الإشارة إلى الجلسات العلنية التي نُظمت سواء في العاصمة أو في مدن أخرى داخل البلد لجمع اقتراحات من ممثلي القطاع العام والمجتمع المدني. وفي آب/أغسطس ١٩٩٧، عرضت اللجنة على البرلمان وعلى أمانة السلام، اقتراحها بشأن الإصلاحات الدستورية في مجال القضاء. كما قدمت رأيها بشأن القانون المتعلق بالدائرة العامة للدفاع الجنائي وبالتعديلات المدخلة على قانون الإجراءات الجنائية. وإضافة إلى ذلك، وإثر عرض تقريرها على لجنة المتابعة، طلبت اللجنة تمديد ولايتها لمدة ستة أشهر. ووفق على التمديد بموجب القرار الحكومي ٩٧/٦٥١ الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وتعمل اللجنة الآن على إعداد بيان يتناول مهنة القضاء، وتعميم الإجراءات الشفوية في جميع

الدعاوى القضائية؛ والفصل بين الوظائف الإدارية والقضائية داخل الجهاز القضائي؛ وتوزيع الموارد المالية؛ ونص قانون يتعلق بالخدمة المدنية داخل الهيئة القضائية ومسائل الفساد والترهيب داخل الجهاز القضائي.

٥٧ - وبالنسبة إلى الالتزامات التي وضع جدول زمني لتنفيذها في المرحلة الثانية من الجدول، تمت الموافقة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ على القانون المنشئ للدائرة العامة للدفاع الجنائي. ورغم أنه يختلف عن المشروع الذي وافقت عليه لجنة المتابعة، فإنه يتفق، بصفة عامة، ومستلزمات الاتفاق والمبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة توطيد الجهاز القضائي.

٥٨ - وبالنسبة إلى معهد الدراسات القضائية، فإن خطة تطوير الهيئة القضائية تتضمن، في المقام الأول، مسألة تدريب العاملين في المؤسسات القضائية، وفي هذا الإطار، عينت مديرة جديدة للمعهد اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أناطت بها المحكمة العليا مهمة تقييم آداء المعهد وموظفيه، من أجل إعداد خطة عمل تنـُفد اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وعينت المحكمة العليا لجنة اتصال تتألف من خمسة قضاة لمتابعة التقدم الحاصل في توطيد المعهد.

٥٩ - وبالنسبة إلى توطيد وحدة التدريب التابعة للنيابة العامة، بدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ تطبيق المنهاج الجديد للتدريس، الذي ستعترف به جامعة سان كارلوس كدبلوم دراسات عليا. غير أن غياب المعايير الموحدة والتنسيق بين وحدة التدريب وأجهزة الإشراف ينال من هدف تحسين المستوى المهني لوكلاء النيابة.

الأمن العام

٦٠ - يواجه تنفيذ الالتزامات المتصلة بالأمن العام ظروفا صعبة جدا. فمن جهة، يشوب الشرطة الوطنية التقليدية تدني المستوى المهني والتعليمي والتنظيمي فيها، وتدني سمعتها لدى الجمهور، وتفشي الفساد فيها، مما يستوجب بذل جهود من أجل تجديد قوات الأمن المدنية وتطهيرها بصورة جذرية. ومن جهة أخرى، فإن المطالب العاجلة المتصلة بمكافحة الجريمة، والحرص على عدم توليد فراغ في السلطة، وغير ذلك من المخاطر التي قد تترافق مع تسريح قوات الشرطة الوطنية، إنما جعلت الحكومة تلجأ الى استراتيجية تقوم على جهود تجمع بين إعادة تثقيف أفراد الشرطة الوطنية بسرعة كبيرة وتدريب قوات شرطة جديدة. وفي هذه الحالة، فإن التحدي المعقد للغاية يكمن في الاستجابة للمقتضيات العاجلة، مع تلبية الحاجة إلى وضع أسس هيئة شرطة وطنية مدنية عالية الكفاءة تتمتع باحترام الجمهور.

٦١ - ودفعت حالة انعدام الأمن العام والقيود الحالية المفروضة على الشرطة الوطنية المدنية العديد من القطاعات إلى طلب تدخل الجيش في مسائل الأمن الداخلي. فقرار الأمر بتدخل الجيش في عمليات مكافحة الجريمة ينطوي على أمور منها نقل وحدات عسكرية، في حجم الفصيلة، إلى مرافق عسكرية تم حل نشاطها من قبل نتيجة اتفاقات السلام. ورغم أن التشريعات الراهنة تسمح بذلك التدخل، فإن من المهم تنظميه على نحو واضح، في ظل تعزيز السلطة المدنية، المنصوص عليه في الاتفاقات. وهذا أمر ضروري

من أهدافه تبديد أي مخاوف من أن يؤدي تدخل الجيش إلى العودة إلى الأزمنة التي كان فيها الجيش مهيمنا على الشؤون المدنية. وفي هذا الصدد، فإن مشروع القانون المتصل بالموضوع، والذي عرض على البرلمان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، لا يبدد هذه الشواغل. وينبغي أن ينص قانون تنظيم الاستعانة بالجيش في مهام الأمن العام على أمور منها (أ) الطابع المؤقت لهذا الإجراء إلى حين الانتشار الكامل للشرطة الوطنية المدنية؛ (ب) الدور التوجيهي لوزارة الداخلية بالنسبة إلى أساليب اللجوء إلى القوات العسكرية؛ (ج) الوظائف التي يمكن للجيش القيام بها دعما للمهام التي تنفرد بها قوات الشرطة. وإضافة إلى ذلك، فمن من الأهمية بمكان مراعاة الأثر السلبي المحتمل لتدخل الجيش على عملية المصالحة الوطنية في مناطق البلد التي تأثرت أكثر من غيرها بالنزاع المسلح.

٦٢ - ويشمل التحقق من إعادة تشكيل هيكل الشرطة الجوانب الدستورية والقانونية والتنظيمية وانتقاء وتدريب أفراد قوات الشرطة الوطنية المدنية ونشرها. وفي ما يتصل بالجوانب الدستورية، فمن المشجع أن يُلاحظ أن مشاريع الإصلاح الدستورية، المنصوص عليها في اتفاقات السلام والتي تتصل بالشرطة الوطنية المدنية ودور الجيش، قد قوبلت باستحسان من اللجنة المتعددة الأحزاب. وبالنسبة إلى الإطار القانوني للشرطة الوطنية المدنية، أوصت لجنة المتابعة بمجموعة من التعديلات للقانون الأساسي للشرطة من أجل مواءمته ونص الاتفاق. ولم ينظر البرلمان بعد في هذه التعديلات. وإضافة إلى ذلك، استمر العمل في إتمام الإطار القانوني للشرطة الوطنية المدنية بالموافقة على العديد من المواد واللوائح التي ستقيِّمها لجنة المتابعة.

٦٣ - وفيما يتعلق بانتقاء وتدريب قوات شرطة جديدة، يجدر التنويه باستعداد السلطات لتزويد أكاديمية الشرطة الوطنية المدنية بالهياكل الأساسية الكافية، فضلا عن الشروع في تدريب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس الآخرين. ومع ذلك، فقط تبيَّن وجود أوجه قصور خطيرة في إجراءات انتقاء أفراد الشرطة الوطنية لحضور دورات إعادة التعليم، وكذلك في اختيار المتقدمين للالتحاق بالدورة الأساسية الأولى بالأكاديمية، حيث تبيَّن وجود حالات فساد تمثلت في شراء وظائف وارتكاب مخالفات أخرى سمحت بقبول متقدمين غير مستوفين للشروط المطلوبة. وردا على أوجه القصور هذه، اتخذت السلطات سلسلة من التدابير الإدارية والتأديبية. وفي مجملها، أبرزت الحوادث التي وقعت حتى الآن ضرورة تمكين الشرطة الوطنية المدنية من إجراء التحقيق اللازم فورا وتوقيع العقوبات الإدارية. وفي هذا السياق، قدمت البعثة للحكومة تقييمها لدورات إعادة التعليم، وحيث أشارت مجددا إلى ضرورة تحسين إجراء الاختيار ودورات إعادة التعليم. ومن ناحية أخرى، فإنه نظرا لقصر مدة الدورات التي تقدمها الأكاديمية، سيكون من المفيد استمرار عملية تحسين المستوى المهني لأفراد الشرطة الوطنية المدنية وتدريبهم بعد انتشارهم.

٦٤ - ومن الأحداث البارزة خلال الفترة قيد الاستعراض، الشروع في أول انتشار جزئي للشرطة الوطنية المدنية في العاصمة وفي محافظة بيتين. وكان لهذا الانتشار إشارات إيجابية فيما يتعلق بالأمن العام وتحسين العلاقات بين المجتمع وشرطته. وساهم الوفاء بالالتزام بمنح أفراد الشرطة رواتب كريمة وكافية، في أوجه التحسن التي أكد صحتها أسلوب عمل الشرطة الوطنية المدنية. ولا تزال هناك أوجه قصور في

البنية الأساسية والمعدات، ولا سيما، أي في المنشآت، وتوريد الأسلحة، وشبكات الاتصال الكافية. وفي هذا الصدد، ينبغي إيضاح أن من المقرر أن يبدأ، اعتبارا من آذار/ مارس ١٩٩٨، تنفيذ مشروع يموله الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٣٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لمعالجة أوجه القصور هذه.

٦٥ - وأعلنت الحكومة أنه ابتداء من عام ١٩٩٨، سيبدأ نشر خريجي الدورة الأساسية الأولى للملتحقين الجدد بالشرطة الوطنية المدنية، التي استغرقت ستة شهور. ويعد هذا الحدث تقدما كبيرا بالنسبة لتدريب أفراد الشرطة. وفي محافظة كيشيه، سيجري نشر نحو ٤٠ شرطيا ينتمون إلى الجالية الإيكسيلية. وستساهم هذه التجربة الإيجابية، التي ينبغي تكرارها في مناطق أخرى، في تحقيق طابع غواتيمالا المتعدد الثقافات والأعراق واللغات في الشرطة الجديدة.

٦٦ - واكتسبت عملية إعادة تنظيم قوات الشرطة دورا هاما للغاية بالنظر إلى حالة انعدام الأمن العام. ويتوقف تمسك السكان بعملية السلام، إلى حد كبير، على الإنجازات التي تحققها الشرطة الجديدة في مكافحة الجريمة. وتؤكد هذه الظروف ضرورة استمرار الالتزام الوطني بهذا المشروع، كما أنها تملي مواصلة قيام المجتمع الدولي بتقديم دعمه الكامل إلى هذا المسعى وإلى كل الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع القضاء وتعزيز التنسيق فيما بين كافة المؤسسات العاملة في مجال الأمن العام.

٦٧ - وفيما يتعلق بإنشاء المجلس الاستشاري لشؤون الأمن، المختص بمعاونة الحكومة على تطبيق مفهوم شامل للأمن، قبلت لجنة المتابعة طلب الحكومة بأن يجري تنفيذه الالتزام خلال الربع الأول من عام ١٩٩٨.

المعلومات والاستخبارات

٦٨ - من العناصر الأساسية لتعزيز السلطة المدنية إعادة تشكيل قدرات استخبارات الدولة، التي كانت مركزة حتى الآن في الجيش، وإخضاعها لإشراف البرلمان. وتشمل مجموعة التدابير المتعلقة بهذا الموضوع إنشاء أمانة عامة للتحليل الاستراتيجي ملحقة برئاسة الجمهورية، وإدارة استخبارات مدنية بوزارة الداخلية، وإقرار القوانين المتعلقة بالإشراف البرلماني على هيئات الاستخبارات، وتنظيم فرض السرية على المعلومات المتعلقة بالأمن القومي ورفعها عنها، واعتبار الاحتفاظ بصورة غير قانونية بسجلات ووثائق جريمة. ووافقت لجنة المتابعة على طلب الحكومة بتقديم مجموعة التدابير هذه خلال الربع الأول من عام ١٩٩٨.

الجيش

٦٩ - من الالتزامات المتعلقة بالجيش، والتي كان من المتوقع تنفيذها في عام ١٩٩٧، اقتراح معروض على البرلمان بشأن تعديل المهمة الدستورية للجيش؛ وخفض عدد أفراد الجيش بنسبة ٣٣ في المائة؛ وتسريح لجان متطوعي الدفاع المدني، والشرطة العسكرية المتنقلة؛ وإعادة نشر الوحدات العسكرية المختصة بالأمن الخارجي؛ وخفض ميزانية الجيش وتعديل صفة المنشآت والجهات التابعة له. ودعت الهيئة التنفيذية إلى

إجراء إصلاحات دستورية تمنح الجيش دور المدافع عن سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، ويدرسها البرلمان واللجنة المتعددة الأحزاب.

٧٠ - وقام الجيش، بالتنسيق مع أمانة السلام، بوضع وثائقه وخرائطه التنظيمية تحت تصرف البعثة، والتي تعتبر أساسا للتحقق من تنفيذ الالتزامات المتعلقة بخفض عدد أفراده وإعادة تنظيمهم ونشرهم. وأعلنت وزارة الدفاع في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ أنها تجاوزت النسبة المستهدفة في الالتزام الخاص بخفض الجيش بنسبة ٣٣ في المائة. حيث انخفض عدد أفراده من ٩٠٠ ٤٦ في عام ١٩٩٦ إلى ٢٧٠ ٣١. وستشرع البعثة في التحقق من هذا التخفيض خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٨.

٧١ - وتم الانتهاء من حل الشرطة العسكرية المتنقلة، الذي كان من المقرر أن يتم في عام ١٩٩٧، على مرحلتين. وأنجزت المرحلة الأولى في ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧ عن طريق وقف نشاط الفرع النظامي. ومن أصل ٦٩٩ فردا جرى تسريحهم، كان عدد غير المستفيدين من برامج إعادة الاندماج قليلا جدا، والتحق ٣١٥ بأكاديمية الشرطة الوطنية المدنية، و ١٣٦ بالإدارة العامة للسجون، و ١٠٠ بشركات الأمن الخاصة، و ٣٣ بدورات تدريبية نظمها الصندوق الوطني للسلام. وبصورة تدريجية، جرى تنفيذ المرحلة الثانية من العملية، المتمثلة في تسريح ٧٢٢ ١ فردا بالفرع غير النظامي، حيث تم تسريح ١٤٧ فردا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ و ٢٠٥ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، كما أقيمت دورات لإعادة الاندماج حضرها ٢٢٦ مسرحا. وجرى الانتهاء من هذه العملية في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بتسريح ٣٧٠ ١ فردا، ومن المقرر أن تبدأ الدورات التدريبية لهؤلاء الأفراد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٧٢ - وفيما يتعلق بلجان متطوعي الدفاع المدني، فمع أن البعثة قد تلقت شكاوى تزعم أن أفرادها يعيدون تنظيم أنفسهم، فإنه لا تتوفر لديها العناصر الكافية لتأكيد حدوث عملية إعادة تشكيل لهذه المنظمات، أو تغيير صفتها، أو وجود علاقات عضوية بينها وبين الجيش. وأثبت التحقق وجود وتطابق الأسلحة التي جرى تسليمها وإيداعها في القواعد العسكرية وفي مخازن المعدات الحربية.

٧٣ - وفيما يتعلق بالانتشار الإقليمي للجيش، تعهدت الحكومة بإعادة تنظيم مواقع الوحدات العسكرية خلال عام ١٩٩٧، على أساس مقتضيات الدفاع عن الوطن، ومراقبة الحدود، وحماية الولاية البحرية والإقليمية والمجال الجوي. وتم حتى الآن إغلاق أربع قواعد عسكرية (خالابا، وسولولا، وشيكيمولا، وسالاما). ويعتبر الإبقاء على ١٥ قاعدة عسكرية أمرا يساعد على استمرار الانتشار الإقليمي الواضح الذي انتهجه جيش غواتيمالا في الثمانينات في إطار مكافحته للتمرد، وهو انتشار مختلف تماما عن الانتشار الذي انتهجه في بداية النزاع المسلح في عام ١٩٦١. ومع التسليم بأنه يتعين أن تنفذ تدريجيا ومرحليا عملية إعادة الانتشار المرتكزة على معايير الدفاع عن الوطن، توصي البعثة بأن تضع لجنة المتابعة جدولا زمنيا جديدا لتنفيذ هذا الالتزام.

٧٤ - وفيما يتعلق بتغيير صفة المؤسسات والمنشآت والإدارات العسكرية، تجدر الإشارة إلى القرار الحكومي ٩٧/٥٧٠ الذي ينص على إلغاء مكتب قائد الجيش اعتبارا من ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، والقرار الحكومي ٩٧/٨٦١ القاضي بتحويل معهد الجغرافيا العسكري إلى معهد الجغرافيا الوطني. وستواصل البعثة التحقق من الوضع في بقية الإدارات العسكرية. ويدعي الجيش، من جانبه، أنه لا يسيطر على أي مؤسسة مالية أو تأمينية، وأن مؤسسات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الملحقة به ممتثلة لمقتضيات الاتفاق. ولم تتخذ الحكومة أي تدابير بشأن موجات البث التلفزيوني المخصصة للجيش. وبناء على ذلك، يقترح أن ترجئ لجنة المتابعة موعد تنفيذ هذا الالتزام إلى عام ١٩٩٨. وطالما لم تتجاوز النفقات مخصصات الميزانية لعام ١٩٩٨، وطالما تطابق نمو الناتج المحلي الإجمالي مع المعدلات المتوخاة، ظلت تلك المخصصات متمشية مع أهداف التخفيض الدنيا المتفق عليها.

٧٥ - وفيما يتعلق بوضع قانون جديد للخدمة المدنية من قبل فريق عامل مشترك يتألف من ممثلين للحكومة والمجتمع المدني، يُذكر أن هذا الفريق قد اجتمع بصورة دورية لمناقشة مضمون القانون ومدى تطابقه مع متطلبات الاتفاق؛ كما أنه قدم للجنة المتابعة مشروع قانون يرتكز على العناصر المتفق عليها بتوافق الآراء. وتعتزم اللجنة إبداء رأيها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، قدمت الحكومة للجنة المتابعة مشروع قانون جديد بشأن الأسلحة والذخيرة، ستنظر فيه اللجنة في بداية عام ١٩٩٨.

الهيئة التشريعية

٧٦ - فيما يتعلق بالالتزامات المتعلقة بعمل الهيئة التشريعية، أنشئت لجنة برلمانية للدعم الفني التشريعي، كهيئة متعددة الأحزاب، لتحسين الهيئة التشريعية وتطويرها وتقويتها. وبالتعاون مع خبراء من بلدان ومنظمات غير حكومية مختلفة، أجرت تعديلا شاملا للقانون المتعلق بالتنظيم الداخلي للهيئة التشريعية. وسيقدم مشروع القانون الجديد للنظر فيه والموافقة عليه. وقد نظرت هذه الهيئة في كافة مسودات ومشاريع القوانين، وتابعت جميع الأنشطة الرامية إلى تنفيذ اتفاقات السلام. وعلاوة على ذلك، وضعت مشروع قانون لتنظيم جميع المعلومات المذكورة أعلاه وجعلتها متاحة للجمهور. كما نظمت اللجنة وأدارت أنشطة تتعلق بمشاركة المؤسسات الوطنية والدولية في إطار الخطة العامة لتطوير الهيئة التشريعية.

زاي - الاتفاق المتعلق بالإصلاحات الدستورية والنظام الانتخابي

٧٧ - فيما يتعلق بهذا الاتفاق (A/51/776-S/1997/51، المرفق الأول)؛ تقوم اللجنة البرلمانية للتشريع والقضايا الدستورية بدراسة مشروع القانون المتعلق بالإصلاحات الدستورية، المقدم من الهيئة التنفيذية. وأجرت اللجنة نقاشا مسهبا بشأن الإصلاحات مع مختلف قطاعات ومنظمات المجتمع المدني. وقدمت إلى اللجنة اقتراحات من مؤسسات، مثل لجنة توطيد الجهاز القضائي، والمحكمة العليا، والنيابة العامة، ومعهد القضاة، والجامعات، والأحزاب السياسية، ومنظمات السكان الأصليين، وعدد من المنظمات غير الحكومية. ونظمت سلسلة من الندوات والاجتماعات، التي فتحت أبوابها أمام مشاركة المجتمع الغواتيمالي. وبالإضافة إلى ذلك،

فإن اللجنة تقوم بإعداد تقرير لحفز البرلمان بكامل هيئته على دراسة الموضوع، كما شكلت لجنة متخصصة متعددة الأحزاب ضمت جميع القوى السياسية الممثلة في البرلمان لبحث المقترحات الحالية والتماس توافق في الآراء يرفع إلى الهيئة التشريعية. وتنوه البعثة بالجهود التي بذلتها اللجنة المتعددة الأحزاب للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاعتراف بالطابع المتعدد الأعراق والثقافات واللغات للأمة الغواتيمالية، وبالمهمة الجديدة للجيش.

٧٨ - وفيما يتعلق بإصلاح النظام الانتخابي، مدد قرار المحكمة الانتخابية العليا ٩٧/١٩٩، الصادر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ولاية لجنة الإصلاح الانتخابي حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، ومن المنتظر أن تقدم اللجنة تقريرها في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقامت اللجنة بتحليل كافة البنود المتصلة بالحدود الدنيا من جدول أعمال اتفاقات السلام، وتعهدت بإعداد مشروع قانون شامل يتعلق بالقانون الانتخابي ليحل محل القانون الساري. وتتلقى اللجنة أيضا الدعم والمشورة من منظمة الدول الأمريكية ومن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. ومن بين المقترحات المبتكرة التي تدرسها اللجنة تلك المتعلقة بمراقبة الأحزاب السياسية وتمويلها، وتيسير الوصول إلى مراكز الاقتراع، والأخذ بوثيقة وحيدة لإثبات الهوية، وتغيير توقيت الانتخابات لتسهيل قيام العمال المهاجرين بالإدلاء بأصواتهم.

حاء - الاتفاق المتعلق بأسس اندماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الشرعية

٧٩ - في إطار مرحلة الاندماج المبدئي، التي من المتوخى أن تستمر حتى ٣ أيار/ مايو ١٩٩٨ (انظر A/51/776-S/1997/51، المرفق الثاني)، أقرت لجنة الاندماج الخاصة مشاريع للتدريب والاندماج في مجالات العمل والانتاج والصحة. كذلك أقرت تمويل برامج فرعية مختلفة متصلة بالتعليم والتدريب المهني وعودة أعضاء الاتحاد المقيمين في الخارج، وبالجوانب الطارئة المتعلقة بالصحة وزيارات الأسر، والمنظور المتعلق بنوع الجنس، والتعريف بالاتفاق.

٨٠ - وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على إقامة وتمويل أربعة ملاجئ مؤقتة لإيواء حوالي ٤٥٠ من المسرحين الذين ليست لهم وجهة محددة. وجرى فيها، بالتنسيق مع مشرفين من الاتحاد وبدعم من منظمة الدول الأمريكية والمنظمة الدولية للهجرة، مواصلة أنشطة التعليم والتدريب المهني وتنظيم دورات تأهيلية لاعتماد المشرفين الصحيين. وعلاوة على ذلك، جرى توزيع طرود مواد استهلاكية على ٥٠ في المائة من مجموع المسرحين المنتشرين في مختلف المجتمعات المحلية في البلد.

٨١ - وقد حصل ٨٧ في المائة من المسرحين على الوثائق الأساسية لإثبات الهوية. وواصلت البعثة إصدار الوثائق بصفة مؤقتة لأعضاء الهيكلين السياسي والخارجي. وبدأ هذا القطاع الأخير في العودة إلى غواتيمالا تدريجيا بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الوطنية لرعاية العائدين واللاجئين

والمشردين والمنظمة الدولية للهجرة. ومع انتهاء البرنامج في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، كان قد عاد ٧٥ في المائة من العدد الإجمالي المتوقع أصلا.

٨٢ - وقد بدأت تتضح مؤخرا لسكان ملاجئ الإيواء بعض الجوانب الأساسية للاندماج، مثل الأراضي والمساكن والمشاريع الإنتاجية، التي تستحق الاهتمام على سبيل الأولوية. وسيساعد تدخل الحكومة، وزيادة دقة تحديد المشاريع الإنتاجية، وقيام المجتمع الدولي بالتنسيق وتقديم الدعم، على إغلاق ملاجئ الإيواء خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٨. ولم يتحدد بعد وضع غالبية بقية المسرحين. وهناك برامج فرعية أخرى لم تنفذ بعد، مثل برامج المساعدة القانونية وجمع شمل الأسر. ومما يثير القلق الافتقار حتى الآن إلى برنامج خاص بالمعوقين.

٨٣ - وأظهرت لجنة الاندماج الخاصة رغبة سياسية وبذلت جهودا لضمان حصول تطور إيجابي في عملية الاندماج، إلا أنها واجهت صعوبات في تحديد وتنفيذ البرامج الفرعية. وقد تسبب قصر فترة مرحلة تجميع المقاتلين السابقين في نقاط التجمع، وانتشار المسرحين في أنحاء البلد، وتحرك جزء من أولئك السكان، في صعوبة جمع بيانات دقيقة من أجل تصميم البرنامج وتنفيذ بعض البرامج الفرعية الجارية، من قبيل تلك المتعلقة بالتعليم والتدريب. ومن جهة أخرى، واجهت مؤسسة غييرمو توريبو صعوبات تتعلق بالسوقيات في مرحلتها التنظيمية، مما أعاق اتصالاتها وتبادل المعلومات مع المسرحين، وأعاق أيضا اكتشاف حالات الطوارئ والاستجابة السريعة لها، مما أحدث حالة من عدم الرضى. وقد سبب التأخير في تنفيذ برنامج الاندماج أوضاعا صعبة واستياء في صفوف المسرحين. وقد غادر جزء من هؤلاء السكان مؤقتا المجتمعات المحددة لهم للبحث عن وظائف في مناطق أخرى. وتمثل هذه الحالة - بالإضافة إلى حالات الشك المستمر حيال التمويل المستقبلي لبرنامج الاندماج - مصدر قلق. ورغم الصعوبات المتعلقة بالسوقيات التي تعوق رعاية مجموعة المسرحين المنتشرين في المجتمعات، فإنه من الأهمية بذل جهود مضاعفة في عام ١٩٩٨ - على الصعيدين الوطني والدولي - لضمان اندماج المقاتلين السابقين، بما يسهم في تعزيز عنصر هام من عناصر عملية السلام.

٨٤ - وتتابع البعثة باهتمام موضوع أمن أعضاء الاتحاد، وتحقق في كل الشكاوى المتعلقة بالاعتداء على الأعضاء المسرحين أو أسرهم. ولم يسفر التحقيق حتى الآن عن إثبات وجود نمط للاعتداءات ضد هذه الفئة بدوافع سياسية.

٨٥ - واستهل الاتحاد، في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الخطوات اللازمة لتحوله إلى حزب سياسي. واعتمدت الجماعة المنشئة للحزب الجديد، في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٧، القانون التأسيسي لهيئات القوة السياسية الجديدة التي تحمل اسم "الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي". ويجري حاليا تسجيل عدد الأعضاء الذين يتطلبهم القانون الانتخابي.

ثالثا - ملاحظات

٨٦ - بعد عام واحد من التوقيع على اتفاقات السلام، زاد توطيد الاتجاهات الإيجابية التي كانت موجودة في البلد خلال السنوات القليلة الماضية. وفي المقام الأول، يتجلى ذلك في ترسيخ التعددية والحرية السياسية. ويصاحب هذه العملية ثقافة حوار ونقاش متنامية، تشمل عددا من مجالات الحياة العامة. وأدى دورا هاما في هذا التطور كل من اللجان التشاركية التي انبثقت عن اتفاقات السلام، والمجالس المتعددة القطاعات في كثير من المؤسسات الجديدة، وكذلك مبادرات الحوار الأخرى، من قبيل الهيئة المتعددة الأحزاب، ولقاءات التطوير، والمناقشات الثلاثية بشأن تسوية النزاعات المتصلة بالأراضي. وهناك دلالة أخرى على هذا التغير الإيجابي في بلد اتسم طوال تاريخه بالعنف والاستقطاب والقمع السياسيين، وهي اندماج مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي السابقين وتحول هذا الأخير إلى حزب سياسي بدون عنف أو أعمال ثأرية. وفي الوقت ذاته، تناقص في الحياة الوطنية دور الجيش الذي كان مهيمنا خلال عقود النزاع المسلح. وهناك استثناء واحد من هذا الاتجاه في مجال الأمن العام، حيث حدت أوجه قصور قوات الشرطة في مواجهة المعدلات العالية للجريمة بقطاعات مختلفة من المجتمع إلى المطالبة باستمرار الوجود العسكري. وهو ما يبرز ضرورة مواصلة السعي الجاد نحو تعزيز الشرطة الوطنية المدنية.

٨٧ - وشهد الوعي بالبعد المتعدد الثقافات للمجتمع الغواتيمالي، بوصفه عملية متصلة مباشرة بتنفيذ اتفاقات السلام، تزايدا كبيرا للغاية داخل هياكل الدولة وخارجها؛ وفضلا عن ذلك، اتسع نطاق مشاركة السكان الأصليين في الحياة الوطنية، وكما ذكر التقرير، كان لعملية السلام دور حافز في ذلك التطور؛ وبالتالي ازداد توطد هذا الجانب الخاص من عملية إحلال الديمقراطية. وهناك تطور آخر يتصل مباشرة باتفاقات السلام، وكذلك بضرورة الاستجابة لمطالب السكان العاجلة، هو ما حدث في عام ١٩٩٧ من تعزيز للالتزام بإصلاح نظام إقامة العدل والأمن العام بصورة جذرية من جانب المؤسسات المعنية، ومنها الهيئة القضائية والنيابة العامة. وختاما، شهدت السلطة التنفيذية سلسلة من عمليات إعادة التشكيل والتدابير الخاصة تمشيا مع الحاجة إلى توجيه نشاط الدولة صوب الاستثمار الاجتماعي والتنمية الريفية. وعلى وجه الخصوص، يجري إنشاء آليات مؤسسية جديدة متصلة بمسألة الأراضي تستجيب إلى أكثر أهداف اتفاقات السلام طموحا (مثل صندوق الأراضي، ومصرف التنمية الريفية، واللجنة الرئاسية للمشورة القانونية وتسوية النزاعات المتصلة بالأراضي، وسجل المساحة).

٨٨ - وبالرغم من الجهود المبذولة في عام ١٩٩٧، سيتعين تقرير مواعيد تنفيذ بعض الالتزامات الهامة للمرحلة الثالثة من الجدول الزمني للتنفيذ. ومن هذه الالتزامات: برنامج دفع التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛ وإصلاح شبكة مجالس التنمية وتعزيزها - وهو جانب رئيسي من إصلاح الدولة لتتجه صوب مشاركة مدنية أوسع نطاقا؛ ووضع تشريع زراعي وبيئي؛ وإصلاح وكالات الاستخبارات، وإنشاء مهنة الخدمة المدنية، وأخيرا، إعادة نشر الجيش وفقا لدوره المتمثل في الدفاع عن الوطن.

٨٩ - وفي إطار خطة السلام، تتسم مسألة الضرائب بأهمية خاصة بالنسبة إلى المرحلة الثالثة من الجدول الزمني للتنفيذ. وركز الجدول الزمني لعام ١٩٩٧ على بعض الجوانب الإدارية، مثل إنشاء مصلحة الضرائب، وكذلك على الجوانب القانونية. ولا يمكن بعد التنبؤ بالأثر الذي ستخلفه مجموعة تدابير تحصيل الضرائب بالنسبة لعام ٢٠٠٠. بيد أن هناك إجماعا في الرأي على أنها لن تكفي لبلوغ الأهداف المحددة في الاتفاقات، ولا تزال ثمة شكوك جدية في مدى تمكن الدولة من كفالة زيادة مواردها بصورة ثابتة في الأعوام المقبلة. وهذه الظروف تضفي أهمية خاصة على الالتزامات المتصلة بالضرائب في المرحلة الثالثة، أي بالنسبة لوضع منهجية تمكن من تقييم التدرج الشامل لنظام الضرائب، واتخاذ المبادرات المناسبة لتحقيق الأهداف الضريبية المبينة في اتفاقات السلام بالنسبة لعام ٢٠٠٠. ولتنفيذ هذا الالتزام أهمية حيوية بالنسبة إلى إمكانية تطبيق مجموعة اتفاقات السلام، كما أنه يلبي حاجة تاريخية أساسية، هي تعبئة الموارد الوطنية لتمويل التنمية الاجتماعية وتعزيز مؤسسات سيادة القانون.

٩٠ - وبالرغم من أوجه التقدم التي تحققت خلال هذا العام، فإن حالة الأمن العام واستمرار المصاعب الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لا يزالان يمثلان عقبتين خطيرتين أمام التمسك الشعبي بعملية السلام. ولا تتوافر أي حلول فورية في كلا المجالين. بيد أنه من المهم مضاعفة الجهود بغية تحقيق توقعات السكان، عن طريق إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ الالتزامات في المجالات التي يتعاظم فيها الدين الاجتماعي، والتشجيع على فهم أفضل للفرص التي تتيحها الاتفاقات وتوفير مزيد من المعلومات عن عملية التنفيذ، ومضاعفة فرص المشاركة على مختلف المستويات. وبالتالي توليد شعور باستيعاب مضمون اتفاقات السلام.

٩١ - وأشير في بداية هذا التقرير إلى أن تنفيذ الاتفاقات هو نتيجة تفاعل بين الإجراءات والاستجابات الحكومية وبين تلك التي تبادر إليها عناصر المجتمع المدني الفاعلة الرئيسية. وأثبتت الحكومة والاتحاد، على مستوى أعلى، استعدادهما للتقيد بالالتزامات التي تم التعهد بها. وكانت استجابة بعض أجهزة الدولة مثل مؤسسات قطاع القضاء، مثالا يحتذى. وفي إطار المجتمع، برهنت حركة السكان الأصليين، وحركة التعاونيات، والحركة النسائية، وجزء هام من الوسط الأكاديمي، من جملة أطراف أخرى، على قوة الالتزام بالإصلاحات التي توختها الاتفاقات. وتعزيز عملية السلام في عام ١٩٩٨ يعني بوضوح ضرورة ترسيخ الإصلاحات التي شرع فيها، وتكثيف الأعمال التي تضطلع بها الإدارة العامة خدمة لخطة السلام. كما يلزم عقد لقاءات أكثر بين الجهات الحكومية والجهات الاجتماعية المشاركة في عملية السلام. وقد تعهد المجتمع الدولي بمؤازرة ذلك الجهد المشترك. وستواصل الأمم المتحدة والبعثة، كل في إطار ولايته، بذل قصاراهما لضمان أن يكلل ذلك الجهد بالنجاح.

- - - - -